الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5860.9
بتغير قدره
+ 8.1
0.14%

النفط الكويتي يتراجع 1,96 دولار ليستقر عند 105,96 دولارات

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي تراجع 1,96 دولار في تداولات أمس الأول ليستقر عند مستوى 105,96 دولارات للبرميل مقارنة بـ 107,92 دولارات للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي. ويرجع تراجع أسعار النفط الخام في اول يوم في تداولات الأسبوع بسبب ظهور مؤشرات بتراجع الاقتصاد الأميركي والصيني، مما قد يؤدي الى تراجع الطلب على الخام في اكبر مستهلكين للطاقة في العالم. وتشير بيانات البطالة الأميركية الى حدوث مزاج اقتصادي سلبي واضعا كلا من الأسهم والنفط تحت ضغط شديد، الأمر الذي يستلزم إعادة الثقة من جديد.

لا يوجد أمام اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية إلا خيار واحد هو تقديم الرأي الصادق

«الغرفة»: اختلالات المالية العامة تتطلب إصلاحاً سياسياً حقيقياً يطهّر الجرح ويعالج الأسباب

قال بيان صحافي لغرفة تجارة وصناعة الكويت حول تشكيل اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية والتي تشكلت بتوجيه من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد: ان التصدي للاختلالات المالية العامة يتطلب اصلاحا سياسيا حقيقيا يطهر الجرح ويعالج الأسباب التي تبقيه فارغا نازفا، وقبل مثل هذا الإصلاح السياسي سيكون مآل أي محاولة للإصلاح المالي مآل اللبن المسكوب من قربة مقطوعة.

وأوضح البيان الصادر باسم رئيس الغرفة علي الغانم ان اعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة تتطلب - بالضرورة - اصلاحا مواكبا ومكافئا في الإدارة العليا العامة، ذلك لأن ما يعانيه الجهاز الحكومي من تضخم في الحجم وندرة في الكفاءة يجعل ضعف الإدارة العامة بمثابة عنق الزجاجة الذي يهدد بإجهاض جهود الاصلاح والتنمية.

وخلص بيان الغرفة الى ان اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية ليس أمامها الا خيار وحيد هو تقديم الرأي الصادق الصريح، ولم يعد أمام السلطتين التشريعية والتنفيذية الا طريق واحد هو التعاون على التنفيذ الصحيح، لعل الكويت تتدارك مستقبلها، وفيما يلي نص بيان الغرفة:

«بتفاؤل مشوب بالحذر، استقبلت غرفة تجارة وصناعة الكويت تشكيل «اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية». أما الحذر، فيجد تفسيره في تجارب اللجان المماثلة، التي تراكمت تقاريرها على رفوف النسيان، طوال عقود ثلاثة او يزيد. وأما التفاؤل، فيستمد مبررات من حقائق عديدة تجعلنا نتطلع الى ان يكون حظ مقترحات اللجنة الاستشارية افضل من سابقاتها، فالمبادرة انطلقت من حضرة صاحب السمو الأمير بالذات. والمبادرة جاءت في ظروف دولية واقليمية تحمل كثيرا من النذر بعيدة الأثر. والمبادرة تهدف الى معالجة اقتصاد وطني قادته المزايدات السياسية الآنية والأنانية الى مأزق تفاقمت مخاطره وضاقت مخارجه، ما جعل الاصلاح الاقتصادي فعلا مستقبلا ووجودا، لا خيار فيه، ولا بديل عنه، ولا قبل لنا بالتكلفة المالية والاجتماعية والسياسية لتأجيله.

في ظل هذا التفاؤل الحذر، تعرب غرفة تجارة وصناعة الكويت عن تقديرها الصادق لمبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، التي تعكس حرص سموه على المشاركة الشعبية الواعية في صياغة الرؤية المستقبلية لاقتصاد البلاد.

كما تشيد الغرفة بالشخصيات المشاركة في هذه اللجنة، وترجو لها النجاح والتوفيق. والغرفة اذ تصدر بيانها هذا، لا تهدف الى تشخيص المأزق وعرض مشاهده وشواهده، أو طرح حلوله ومنافذه. فهذا ما سبق لها، ولجهات متخصصة وطنية ودولية عديدة، ان عالجته بعمق وتفصيل. كما ان الغرفة لا تقصد من بيانها هذا تأكيد مواقفها السابقة في شأن استنزاف المالية العامة بالانفاق العقيم، لأنها ستفعل ذلك من خلال جمع ونشر هذه المواقف قريبا.

علي الغانم

المزايدات السياسية الآنية وضعت الاقتصاد الوطني في مأزق تفاقمت مخاطره وضاقت مخارجه

إعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة تتطلب إصلاحاً مواكباً ومكافئاً من الإدارة العامة

غاية البيان

غاية هذا البيان هي التذكير على عدد من المنطلقات الأساسية، التي تأمل الغرفة من اللجنة الاستشارية ان تراعيها في رسم منهجها، وفي تحديد التوجهات الرئيسية لتقريرها. وهذا عرض سريع لأهم هذه المنطلقات:

● من الثابت، ان مستوى التقدم والازدهار يرتفع كلما انخفض مستوى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فليس هناك دول تتمتع بدرجة كافية من الحرية الاقتصادية دون ان تكون متقدمة، وليس هناك دول متقدمة لا تتمتع بدرجة كافية من الحرية الاقتصادية. وفي اعتقادنا، ان هذا الارتباط الوثيق بين درجة الحرية الاقتصادية ومستوى التقدم والازدهار، يجب ان يكون المنطلق الأساسي للاصلاح الاقتصادي في الكويت، ولاقرار السياسات والتشريعات والإجراءات اللازمة لتنفيذه. ولا ننسى هنا ان الخصخصة تمثل ركنا أساسيا في منظومة التشريعات والسياسات الرامية الى تعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص. وبالتالي، فإن التشريعات المنظمة للخصخصة ستكون قاصرة عن تحقيق أهدافها، ما لم تحافظ على توازن دقيق بين المعايير الفنية المتعلقة بالجدوى والتكلفة والمردود، وبين الاعتبارات الاجتماعية الهادفة الى حماية حقوق العمالة الوطنية، وإلى احترام حق الدولة في التدخل لمصلحة التنمية والعدالة.

تضخم الجهاز الحكومي

● ان اعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة، يتطلب - بالضرورة - اصلاحا مواكبا ومكافئا في الإدارة العامة، ذلك لأن ما يعانيه الجهاز الحكومي من تضخم في الحجم وندرة في الكفاءة، يجعل ضعف الادارة العامة بمثابة عنق الزجاجة الذي يتهدد بإجهاض جهود الاصلاح والتنمية.

والاصلاح الاداري الذي نقصده هنا، يقوم على إحداث تغيير كامل في مفهوم الوظيفة العامة، ينتقل بها من أداة لتوزيع الثروة الى أداة للتنمية المستدامة، كما ينتقل بالموظف العام من مقعد «السلطة الرسمية» الى موقع «الخدمة المدنية».

● تحتل معالجة الاختلال الخطير في المالية العامة للدولة مركز الصدارة بين مهام اللجنة الاستشارية. ذلك ان التضخم السريع وغير المسبوق الذي سجله الانفاق العقيم على حساب الانفاق الاستثماري، اصبح أشبه بالجرح العميق النازف الذي يتهدد اقتصاد الكويت ومستقبل أجيالها. وما يجب التنبيه اليه هنا، هو ان هذا الجرح العميق النازف ليس ظاهرة مرضية بحد ذاته، بل هو نتيجة تضافر وتفاعل قروح عديدة في جسد الإدارة الكويتية. فهذا الجرح العميق النازف هو الحصاد المر لتسابق السلطتين التشريعية والتنفيذية نحو كسب ولاء البيروقراطية المسيطرة على صناديق الانتخاب. وهو الحصاد المر للتآكل المستمر في اختصاصات السلطة التنفيذية لحساب السلطة التشريعية، بعد ان تنازلت الأولى عن هذه الاختصاصات او تهاونت في ممارستها. وهذا الجرح نتاج طبيعي لتضارب السياسات وتناقض الإجراءات، وقصور التشريعات، بسبب تسويات اللحظة الأخيرة وصفقاتها، ويساهم في تعميق هذا الجرح واستمرار نزفه التهاون المريب في إجراءات المساءلة والعقاب في قضايا الفساد، والجرعة السياسية المفرطة في القرار الاقتصادي.

الاختلالات المالية

ومفاد هذا كله، ان التصدي لاختلالات المالية العامة يتطلب اصلاحا سياسيا حقيقيا، يطهر الجرح، ويعالج الأسباب التي تبقيه فارغا نازفا. وقبل مثل هذا الاصلاح السياسي، سيكون مآل أي محاولة للإصلاح المالي، مآل اللبن المسكوب في قربة مقطوعة.

● الاصلاح، تعريفا، هو التغيير نحو الأفضل. والتغيير لا يمكن ان يكون حقيقيا وفاعلا ونحو الأفضل، إذا فرضت علينا السياسة او الاصطفافات الاجتماعية المختلفة ان يبقى كل شيء على حاله، وان يستمر كل واحد في محله، فالاصلاح رؤية جديدة وقرار جريء وبالتالي، يجب ألا يحول الاعتداد بالرأي، او المجاملة في الموقف، دون اعادة النظر - بموضوعية وشجاعة - في الكثير من السياسات والتشريعات والمشاريع، وربما في كثير من المفاهيم والمواقع أيضا.

● لعل أول ما يستحق مراجعة علمية واقعية هو مفهوم الرفاه الاجتماعي وتطبيقاته، فقد أصبح لزاما علينا ان نطرح تساؤلات مؤلمة وبالغة الأهمية، عما اذا كان بإمكاننا الاستمرار في الالتزامات الناجمة عن التوسع الكبير في مفهوم هذا الرفاه؟ وعما اذا كانت أشكال كثيرة من الدعم الحكومي رشيدة فعلا وتؤدي الأهداف المرجوة منها؟ فبرنامج الرفاه الاجتماعي يجب ان يحدد بقدرة الدولة ومواردها، ويجب ان يلتزم بحدود الضرورة ولا يتجاوزها. والدعم الحكومي يجب ان يقتصر على مستحقيه، فلا يذهب الى المقتدرين، ويجب ان يكون مشجعا على الانتاج لا محفزا للاستنزاف.

● واضح من اسم اللجنة ومهمتها ندرك ان مسؤوليتها تقف عند حدود تقديم المشورة وبلورة المقترحات. اما عملية اصدار القرار والعمل على تنفيذه فهي مسؤولية السلطتين التشريعية والتنفيذية. وبالفعل، تم اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية باعتبارهم من أهل العلم والخبرة والاختصاص. وبالتالي، فإن توصياتهم يجب ان تلتزم بهذه الصفات الثلاث، لتعبر عن آرائهم وقناعاتهم وتنسجم مع عقلانيتهم وحيادهم. أما التعامل مع المناورات السياسية التي تسبق عادة اصدار القرار، فهذا من شأن أهل الحكم والسياسة. فليس المطلوب من اللجنة الاستشارية مقترحات قابلة للتمرير من خلال الرضوخ لضغوط السياسة على حساب الجدوى والصواب، بل المطلوب مقترحات قادرة على معالجة الأوضاع الاقتصادية، وتجاوز الاختناقات والصعاب.

● أكدت الدراسات ان المجتمعات القائمة على الثقة هي المجتمعات الأقدر على التقدم، أما تلك التي تغلب على علاقاتها ثقافة الشك والتربص واحتمالات «المؤامرة»، فتبقى أسيرة الماضي والخوف من التغيير، ويبقى حراكها في دائرة الركود. وفي الكويت، سيبقى من المعتذر علينا ان نحقق الاصلاح الاقتصادي والاداري ما لم تتبدد من سمائنا غيوم الشك والريبة، وتسود أجواء التعاون والثقة، وأهمها الثقة بالمواطن، والثقة بمستقبل الوطن.

وانتهى بيان الغرفة الى انه وقبل ربع قرن ونيف، وفي الخامس من مايو 1985 على وجه التحديد، جاء في كلمة رئيس الغرفة أمام جمعيتها العامة: «... وما نخشاه فعلا، هو ان نسمع غدا بتشكيل لجنة جديدة لدراسة الوضع الاقتصادي، تنتهي الى تقرير آخر، يأخذ مكانه الى جانب سابقيه على رف النسيان».

نحن اليوم لا ينتابنا مثل هذا التخوف، لأننا - وبكل بساطة وصراحة - لن يكون لدينا بعد الآن فسحة من الوقت ولا رصيد من المصداقية يسمحان بتشكيل لجان جديدة. فليس أمام «اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية» الا خيارا واحدا هو تقديم الرأي الصادق الصريح، ولم يعد أمام السلطتين التشريعية والتنفيذية الا طريقا واحدا هو التعاون على التنفيذ الصحيح، لعل الكويت تتدارك مستقبلها.

أكد لـ «الأنباء» موقف الشركة القوي للفوز بـ 3 مناقصات من الـ 17

دشتي: «بلدية الكويت» طلبت من شركات التنظيف المحلية تمديد عقود التنظيف لمدة عام

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة الوطنية للتنظيف فؤاد دشتي ان بلدية الكويت طلبت من شركات التنظيف المحلية تمديد عقود التنظيف لمختلف أماكن الكويت لمدة عام كامل وذلك انتظارا لترسية المناقصات الـ 17 التابعة للبلدية والتي تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 300 مليون دينار.

وأوضح دشتي في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن تمديد العقود لمدة سنة يأتي من باب التمهل في دراسة العروض المالية والفنية لمناقصات البلدية الـ17 وعدم الاستعجال في ترسيتها، مشيرا الى أن الشركة لاتزال تنتظر الترسية النهائية.

وذكر دشتي أن تأخر عمليات الترسية جاء كنتيجة مباشرة للمعايير والضوابط والشروط الجديدة التي طلبتها البلدية من الشركات المؤهلة للمناقصات، مشيرا الى أن الشركة موقفها جيد جدا للفوز بـ 3 مناقصات.

فؤاد دشتي

وبين ان مناقصات البلدية الـ 17 سوف تغطي جميع مناطق الكويت وسوف تكون مدتها 5 سنوات.

وأشار دشتي الى ان «التنظيف» تقوم حاليا بأعمال بعض العقود للبلدية منذ 5 سنوات، وستنتهي مدتها خلال هذه الأيام، ومن ثم ستنافس عليها من جديد، مبينا ان قيم المناقصات تتراوح بين 15 و30 مليون دينار لكل مناقصة.

تجدر الاشارة الى ان شركة الوطنية للتنظيف اعلنت الاسبوع الماضي انها حصلت على اقل الاسعار بمناقصة اعمال تنظيف مواقع المنشآت المائية وملحقاتها لادارات تشغيل وصيانة المياه وادارة الحاسب الآلي في اماكن متفرقة بالكويت مع وزارة الكهرباء والماء بقيمة 2,16 مليون دينار ولمدة 3 سنوات وذكرت ان العقد يشمل تقديم الشركة خدمات النظافة في بعض ادارات الحاسب الآلي التابعة للوزارة.

● أحمد مغربي

مصادر اقتصادية توقعت عبر «الأنباء» مزيداً من خمول السوق

مجلس الوزراء يؤجل البت في مصير أعضاء مفوضي «هيئة الأسواق»

قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان تأجيل البت في مصير مفوضي أعضاء هيئة أسواق المال في اجتماع مجلس الوزراء أمس جاء بناء على رغبة مجلس الوزراء في مزيد من الوقت خلال المرحلة المقبلة. ولفتت المصادر الى أن تأجيل البت في مصير أعضاء مفوضي هيئة أسواق المال يعمق من حالة الشلل التي تعانيها هيئة الأسواق منذ فترة والتي أدت لضبابية الأوضاع الرقابية على الشركات الاستثمارية وشركات الوساطة المالية، إضافة لفتح باب التقاضي لقرارات هيئة الأسواق من قبل الكثير من الفعاليات الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة بالاستناد إلى رأي إدارة الفتوى والتشريع بانتهاء صلاحية عضوية مفوضي هيئة أسواق المال استنادا لنص المادة 27 من القانون رقم 7 لسنة 2010. وفي السياق ذاته، أوضحت المصادر أن شركات استثمارية خاطبت هيئة الأسواق بضرورة مد المهلة القانونية لتكييف أوضاعها مع متطلبات هيئة أسواق المال وذلك لعدم قدرة تلك الشركات على تكييف المدة الزمنية المحددة من قبل الهيئة.

وعلقت مصادر اقتصادية لـ«الأنباء» على تأجيل البت في مصير أعضاء هيئة مفوضي السوق بأن عدم الحسم يحمل الكثير من المآسي للبورصة في المرحلة المقبلة ويجعل التضارب في القرارات وعدم ملاءمتها لأوضاع الشركات عاملا إضافيا تغيب معه أية آمال مقبلة لتشجيع الأداء الاقتصادي.

● عمر راشد

تابع للهيئة العامة للصناعة

بورسلي تطرح إنشاء «مركز الخدمة الموحد» لتقليص الدورة المستندية للمشاريع الصناعية

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي طرحت فكرة تأسيس مركز الخدمة الموحد في اجتماع مجلس الوزراء أمس وذلك لتسهيل إجراءات تأسيس المشروعات الصناعية والتي يعاني أصحابها من كثرة الجهات المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية. وتأتي فكرة مركز الخدمة الموحد الذي سيكون تابعا للهيئة العامة للصناعة بعد شكوى الصناعيين في اجتماع وزيرة التجارة والصناعة أول من أمس مع عدد من الصناعيين بكثرة الجهات الحكومية المعنية بتسهيل إجراءات إنشاء استثمارات صناعية في عدد من الجهات، مستدركة بأن الكثير من المشروعات تعاني من طول الدورة المستندية وغياب اتخاذ القرارات في الوقت المطلوب. واشارت المصادر الى أن الكويت من بين الدول التي تعاني من طول الدورة المستندية التي تسيطر على بيئة الأعمال في الكويت، مستدركة بأن وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي تسعى من خلال لجان متخصصة لبحث آلية عمل تعزز وضع الصناعة وتسهيل إجراءات تسلم القسائم الصناعية لمستحقيها.

● عمر راشد

ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار

كونا: ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار أمس ليسجل 0,273 دينار في حين انخفض سعر صرف اليورو ليسجل 0,384 دينار مقارنة بأسعار يوم أمس الأول. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الاسترليني انخفض ليسجل 0,439 دينار في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار وارتفع سعر صرف الدينار مقابل الفرنك السويسري ليسجل 0,348 دينار. وتتزايد المخاوف من ان تكون الولايات المتحدة متجهة نحو الركود الاقتصادي مجددا لتعيش مرحلة مشابهة كالتي حصلت في أعوام السبعينيات والثمانينيات كذلك مخاوف من أن تقاضي الولايات المتحدة عدة بنوك لبيعها اوراق رهن عقاري عالية المخاطر.

«الصالحية» تزيد ملكية أسهمها في «العاصمة العقارية» إلى 99,7٪

أفادت «الصالحية العقارية» بأنها قد أتمت عملية شراء عدد 371,284,524 سهما من أسهم شركة العاصمة العقارية بمبلغ إجمالي قدره 37,12 مليون دينار وهو يمثل نسبة 46,41٪ من إجمالي رأس المال.

كما كشفت الشركة انه بذلك يبلغ إجمالي ملكية شركة الصالحية العقارية في شركة العاصمة العقارية 770,734,524 سهما أي ما نسبته 96,34٪ من إجمالي رأسمال شركة العاصمة العقارية. وأشارت إلى أنها ستقوم بمخاطبة بقية الملاك ممن لم يقوموا بالبيع حتى تاريخه للوقوف على رغبتهم في البيع من عدمه مع العلم أن الكمية المتبقية من الأسهم تبلغ 29,265,476 سهما أي ما نسبته 3,66٪ من إجمالي رأس المال.

وقالت الشركة انها زادت نسبة مساهمتها في شركة العاصمة العقارية لتصبح 99,7٪ حتى تاريخه. وذكرت على موقع البورصة أنها سبق أن تحصلت على موافقة هيئة أسواق المال على إتمام عملية بيع الأسهم وفقا للمادة 80 والمادة 81 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.

«أعيان» تعقد عموميتها العادية وغير العادية الأحد المقبل

أفادت شركة أعيان للإجارة والاستثمار بأنها ستعقد عموميتها العادية وغير العادية الأحد 11 الجاري في تمام الساعة 11 صباحا في وزارة التجارة والصناعة، حيث ستتم خلالها مناقشة توصية مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 وأوردت الشركة على موقع البورصة أن جدول أعمالها سيتضمن ما يلي:

1. عدم توزيع أرباح.
2. الموافقة على إلغاء زيادة رأسمال الشركة بمبلغ 10 ملايين دينار عن طريق إصدار 100 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم ومن دون علاوة إصدار تخصص للمساهمين المسجلين بدفاتر الشركة قبل يوم من تاريخ العادية عن العام المنتهي في 2009/12/31.
3. الموافقة على زيادة رأسمال الشركة بمبلغ 10 ملايين دينار عن طريق إصدار 100 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم ومن دون علاوة إصدار تخصص للمساهمين المسجلين بدفاتر الشركة قبل يوم من تاريخ استدعاء الزيادة.
4. الموافقة على زيادة رأسمال الشركة بمبلغ 46 مليون دينار عن طريق إصدار 460 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم ومن دون علاوة إصدار تخصص لمساهمين جدد وموافقة المساهمين الحاليين عن التنازل عن الاكتتاب في تلك الأسهم لصالح المساهمين الجدد.
5. انتخاب مجلس إدارة جديد للسنوات الـ 3 المقبلة.

كما ستتم مناقشة بنود أخرى على جدول الأعمال.

وهذه التوصيات تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة. علما ان الشركة موقوفة عن التداول لعدم تقديمها بيانات عن 2011/3/31.